Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّة
Vol.34/ No.6/ 2026 المجلد ٣٤/ العدد٦/ ٢٠٢٦

إدارة المياه في العراق بين الإهمال المحلي والتجاذبات الإقليمية: دراسة في الأسباب السياسية والاقتصادية للأزمة من (٢٠٠٣-٢٠٢٥)

أسامة حسن علي مسير

كلية الهندسة / جامعة بغداد / العراق

Osama.H@coeng.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/١/١٨ **تاريخ قبول النشر:** ٢٠٢٦/٢/٢٢ **تاريخ نشر البحث:** ٢٦/ ٧/ ٢٠٢٦

المستخلص:

تعد أزمة المياه في العراق من أكثر الأزمات تأثيراً وتداخلاً على المستويين الداخلي والإقليمي، إذ لم تعد مشكلة تقنية أو خدمية، بل تحولت إلى قضية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية، تمسّ الأمن الوطني وتحدد مستقبل التنمية المستدامة في البلاد، يتناول هذا البحث تحليلاً معمقاً لأزمة إدارة المياه في العراق بدراسة تفاعلات عاملين رئيسيين هما:

1- الإهمال المحلي: متمثلاً بضعف الحوكمة المائية، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وتدهور البنية التحتية، وغياب الاستثمار في التقنيات الحديثة للري، وتشتت مؤسسات الدولة ذات العلاقة.

2- التجاذبات الإقليمية: التجاذبات بين العراق ودول المنبع خصوصاً (تركيا وإيران) واللتان اتخذتا من المياه أداة ضغط سياسي واقتصادي عبر بناء السدود العملاقة وتحويل مجرى الأنهار من دون التوصل إلى اتفاقيات ملزمة تراعي حقوق العراق التأريخية في المياه.

وتدخل أسباب الأزمة ضمن إطار سياسي واقتصادي، ويهدف البحث إلى تتبع جذور الخلل الإداري الداخلي وتأثير السياسات الخاطئة على إدارة الموارد المائية، فقد أضعف الإهمال المحلي قدرة الدولة على التعامل مع الضغوطات الإقليمية، وساهمت السياسات المائية العدائية لدول المنبع في تفاقم المشكلة مما سبب للعراق أزمة مائية تواجه مخاطر الأمن الغذائي والبيئي والاجتماعي.

الكلمات الدالة: الأمن المائي، التجاذبات الإقليمية، الإهمال المحلي، الانعكاسات الاقتصادية والسياسية.

Water Management in Iraq between Local Negligence and Regional Tensions: A Study of the Political and Economic Causes of the Crisis (2003-2025)

Osama Hassan Ali Messer

College of Engineering / University of Baghdad / Iraq

Abstract:

The water crisis in Iraq is one of the most influential and overlapping crises at the internal and regional levels, as it is no longer a technical or service problem, but has turned into an issue with political, economic and strategic dimensions, affecting national security and determining the future of sustainable development in the country, this research deals with an in-depth analysis of the water management crisis in Iraq by studying the interactions of two main factors, namely:

1. Local Negligence: represented by poor water governance, the absence of strategic planning, the deterioration of infrastructure, the absence of investment in modern irrigation technologies, and the dispersion of relevant state institutions.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License

Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2. Regional Tensions: the tensions between Iraq and the upstream countries, especially (Turkey and Iran), which have taken water as a tool of political and economic pressure through the construction of giant dams and diverting the course of rivers without reaching binding agreements that take into account Iraq's historical rights to water.

The causes of the crisis are within a political and economic framework, by tracing the roots of internal administrative dysfunction and the impact of wrong policies on the management of Water Resources, and local neglect weakened the ability of the state to deal with regional pressures, and the hostile water policies of upstream countries contributed to exacerbating the problem, causing Iraq a water crisis facing food, environmental and social security risks.

Keywords: water security, regional tensions, local negligence, economic and political repercussions.

1. المقدمة:

بدأت ملامح الأزمة المائية في العراق بالظهور التدريجي منذ سبعينيات القرن العشرين مع شروع دول المنبع ولاسيما تركيا بتنفيذ مشاريع السيطرة على الموراد المائية ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) الذي أعلن عنه رسمياً عام١٩٧٧، وتضمن إنشاء سلسلة من السدود الكبرى على نهري دجلة والفرات، ما أدى لتحول استراتيجي في توازنات المياه الإقليمية، غير أن الأزمة دخلت طورها الحاد بعد عام١٩٩٠ لتزامن ثلاثة عوامل رئيسة، وهي: التوسع في بناء السدود الإقليمية، وتراجع كفاءة الإدارة المائية الداخلية، وتأثير الحصار الاقتصادي الذي أضعف قدرة الدولة العراقية على صيانة البنى التحتية المائية وتطويرها.

وتفاقمت الأزمة بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣، إذ شهد العراق انهياراً مؤسسياً في إدارة الموارد المائية تتمثل بتشتت الصلاحيات، وغياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وتعامل الدولة مع ملف المياه بوصفه قضية خدمية لا سيادية، وهذا ما أدى إلى تسارع السياسات المائية لدول الجوار، فقد شهدت المدة(٢٠٠٦–٢٠١٨) تشغيل عدد من السدود التركية الكبرى وكان أبرزها سد اليسو الذي بدأ ملء خزانه عام ٢٠١٨، ما أدى إلى انخفاض حاد في مناسيب نهر دجلة داخل الأراضي العراقية، وكثفت إيران أيضا منذ ٢٠٠٩ مشاريع تحويل مجاري الروافد الشرقية ولاسيما روافد(نهر ديالى، والزاب الأسفل) مما أسهم في تقليص الواردات المائية وتغير نظام الجريان الطبيعي.

وتداخلت العوامل السياسية والاقتصادية مع التأثيرات المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الأمطار لتتحول الأزمة المائية إلى قضية أمن قومي تهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق، وتكشف عن علاقة جدلية بين الإهمال المحلي والتجاذبات الإقليمية وهو ما يجعل دراسة الأسباب السياسية والاقتصادية للأزمة من(٢٠٠٣–٢٠٢٥) ضرورة علمية لفهم جذور الأزمة وأفاق معاجتها.

1.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول إحدى أكثر القضايا الإستراتيجية تعقيداً في العراق وهي أزمة إدارة الموارد المائية بوصفها قضية تمسّ الأمن الوطني، والاستقرار الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وتزداد أهمية البحث في الضغوط الإقليمية الناتجة عن سياسات دول المنبع وتزامنها مع ضعف الأداء المؤسسي المحلي، مما جعل المياه أداة ضغط جيوسياسي ذات أبعاد سياسية واقتصادية متشابكة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٢,١. هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل أزمة إدارة المياه في العراق بتفكيك أسبابها السياسية والاقتصادية، وإلى أي مدى أسهم ضعف الإدارة المحلية والتجاذبات الإقليمية في تفاقم أزمة المياه في العراق؟ وما البدائل السياسية والاقتصادية المتاحة أمام العراق لضمان الحصول على موارد مائية كافية ومستدامة؟

ويتفرع عن هذه التساؤلات عدة تساؤلات فرعية، هي:

- ما طبيعة الخلل المؤسسي والتشريعي في إدارة الموارد المائية داخل العراق؟
- كيف تؤثر السياسات المائية لدول الجوار، ولاسيما تركيا وإيران في الأمن المائي العراقي؟
- ما نقاط القوة السياسية والاقتصادية التي متلكها العراق ويمكن توظيفها في تحسين وضعه المائي؟

٣,١. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن أزمة إدارة المياه في العراق لم تعد نتيجة لعوامل طبيعية أو التغيرات المناخية فحسب، بل هي تفاعل معقد بين الإهمال المحلي في الحوكمة المائية وضعف الإدارة الاقتصادية للموارد وبين التجاذبات الإقليمية مع دول المنبع التي انتهجت سياسات مائية احادية، وقد أدى هذا التداخل إلى إضعاف قدرة العراق على حماية حقوقه المائية، وتحويل المياه إلى أداة ضغط سياسي ذات انعكاسات مباشرة على الأمن المائي والغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في غياب معالجة سياسية واقتصادية شاملة لهذه الأزمة.

٤,١. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن أزمة إدارة المياه في العراق في المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٥) ليست ناتجة عن الشح الطبيعي أو التغيرات المناخية فحسب، بل ترجع أساساً إلى ضعف الحوكمة المائية والإهمال المحلي في إدارة الموراد المائية، مما أسهم في إضعاف الموقف التفاوضي العراقي ومكّن التجاذبات الإقليمية وسياسات دول المنبع الأحادية من تعميق الأزمة وتحويل المياه إلى أداة ضغط سياسي واقتصادي بما انعكس سلباً على الأمن المائي والغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

٥,١. منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة مركبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية متداخلة، وعلى المنهج التحليلي المقارن بدراسة السياسات المائية لدول الجوار ومقارنتها بالموقف العراقي، زيادة على الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور الأزمة المائية في العراق وتحليل جذورها منذ عام (٢٠٠٣-٢٠٢٥) وربط الاحداث السياسية والإقليمية بتغيرات الواقع المائي العراقي.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المائي في العراق

يعد الأمن المائي أحد المرتكزات الأساسية للأمن القومي العراقي لارتباطه المباشر بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، ويقصد به قدرة الدولة على توفير موارد مائية كافية وأمنة ومستدامة دون الخضوع لضغوط داخلية أو خارجية، وبحكم موقعه بوصفه دولة مصب يعتمد العراق بدرجة كبيرة على مصادر

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مائية خارج حدوده، **لذا سنتطرق إلى مفهوم الأمن المائي والإطار السياسي والاقتصادي لإدارة الموارد المائية في العراق.**

١,٢. مفهوم الأمن المائي وأبعاده:

يعد الأمن المائي أحد المفاهيم الاستراتيجية الحديثة التي تحتل مكانة مركزية في دراسات الأمن القومي والتنمية المستدامة، لكون المياه تمثل ركيزة أساسية لبقاء الإنسان واستمرار الدولة، ويعرّف الأمن المائي بأنه: قدرة الدولة على توفير المياه بالكميات والنوعية المناسبة لتلبية احتياجاتها البشرية والاقتصادية والبيئية، وضمان استدامتها للأجيال القادمة من دون تعرضها للتهديد أو الأبتزاز المائي من الداخل أو الخارج، وأصبح الأمن المائي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني للدولة، لارتباطه بالأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي.[١،ص١٣٦]

يمتد مفهوم الأمن المائي ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: البعد الكمي المتمثل بتوافر المياه، والبعد النوعي المرتبط بجودة وملاءمة المياه للاستخدامات المختلفة، والبعد الاستراتيجي الذي يشمل حماية الموارد المائية من الاستنزاف والصراع والتسييس، وأصبحت هذه الأبعاد الثلاثة في العراق مهددة بفعل العوامل الطبيعية والسياسية والإدارية، مما جعل من قضية المياه قضية (أمن قومي) وليست مجرد قضية تنموية[٢،ص١٠-١٣].

وتبرز أهمية البعد الجيو سياسي للأمن المائي خصوصاً في الدول التي تعتمد على موارد مائية مشتركة كما هو حال العراق، الذي يعتمد بنسبة ٧٠% على مياه من خارج حدوده، وهو ما يعزز هشاشته المائية ويضعه أمام تحديات سياسية ودبلوماسية مع دول الجوار المتحكمة بمنابع المياه وخصوصاً (تركيا وإيران)، ولم تعد أزمة المياه في العراق مشكلة تنموية فحسب، بل أصبحت تؤثر بشكل مباشر في الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ تسببت في (تراجع الزراعة، وارتفاع نسب البطالة، وانتشار الهجرة الداخلية، وتغير البنية الديموغرافية في عدد من المحافظات).

٢,٢. الإطار السياسي والاقتصادي لإدارة الموارد المائية في العراق:

يعد الإطار السياسي والاقتصادي لإدارة الموراد المائية في العراق محوراً حاسماً في فهم أزمة المياه المتفاقمة التي يواجهها البلد، إذ تتداخل فيه العوامل الداخلية مع التأثيرات الإقليمية والضغوط الجيوسياسية من منظور سياسي لا يمكن فصل إدارة الموراد المائية عن العلاقات الثنائية متعددة الأطراف التي تربط العراق بدول المنبع الرئيسة لنهري دجلة والفرات ولا سيما(تركيا وإيران)، إذ تتحكم تلك الدول في كمية المياه المتدفقة إلى العراق عبر سلسلة من السدود والتحويلات المائية، وأن عدم وجود اتفاقيات ملزمة وشاملة لتقاسم المياه جعل العراق في وضع تفاوضي ضعيف أمام السياسات الانفرادية للدول المتشاطئة وهذا ما يضعف قدرته على ضمان حصص مائية ثابتة ومستدامة، وأن التوترات في العلاقات المائية بين العراق وتركيا ترتبط بغياب رؤية سياسية وطنية واضحة وافتقار العراق إلى آليات قانونية والتزامات متبادلة وهو ما يعقد إدارة المياه داخلياً وخارجياً ويؤثر على الأمن المائي الوطني بشكل مباشر[٣،ص٤٧١].

وتعتمد السياسات المائية الإقليمية غالباً على أولويات تنموية وسياسية داخلية لدول المنبع، وهو ما يعزز حالة عدم اليقين في كميات المياه الواردة وتوقيتها، حيث تركز سياسة تركيا المائية على تلبية الأولويات التنموية لديها بالمشاريع الكبرى مثل مشروع(جنوب شرق الأناضول GAP)، مما أدى إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

العراق، وأن السياسات الخارجية التي تعطى الأولوية لمصالح التوسع الداخلي للمياه تلحق أضراراً مباشرة بالقطاع الزراعي والأمن المائي في العراق، خصوصاً في غياب تعريفات واتفاقيات واضحة تحمي حقوق الدول المتأثرة.

من منظور اقتصادي تعد ندرة المياه واحدة من أهم المحددات التي تعيد تشكيل السياسات الاقتصادية في العراق؛ لأنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي الوطني، إذ تؤدي الندرة المتزايدة إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، والاعتماد المتزايد على السلع المستوردة لسد الفجوة الغذائية، حيث تزيد الفجوة بين الطلب المتزايد على المياه والعرض المتناقص من الضغوط الاقتصادية على القطاعات الإنتاجية وتساهم في تباطؤ النمو الاقتصادي المحلي، وتؤثر على فرص العمل في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة مصدر دخل رئيسا، وتعكس التحديات الاقتصادية المتصلة بالمياه علاقة وثيقة بالسياسات المالية العامة، إذ تعاني الحكومات العراقية من صعوبة في تخصيص ميزانيات كافية لتحسين البنية التحتية المائية وتحديث أنظمة الري في ضغوط مالية متعددة مثل عجز في الموازنة العامة والاعتماد الكبير على عائدات النفط، وأن تبني سياسات مالية عامة طويلة المدى بخفض الهدر وتحسين مردود الإنتاج الزراعي، وأن الشراكات مع القطاع الخاص وآليات تمويل مستدامة بمثابة حل يعزز قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع مائية كبرى[٤،ص١١٢-١١٣].

وعلى مستوى الإطار السياسي والاقتصادي الحاجة إلى إدراج الموارد المائية ضمن سياسات الأمن القومي الوطني لكي لا تكون قضية مائية فنية فحسب بل عنصراً محورياً في الخطط الاستراتيجية للتنمية الوطنية، وإن ادراك أن المياه تؤثر على الأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي، والتوزيع السكاني، والاستقرار الاجتماعي يفرض على صانع القرار أن يعالج الأبعاد الإقليمية والداخلية بصورة تكاملية، وأن الصياغة الجديدة للسياسات يجب أن تدمج بين إدارة الطلب على المياه والمشاريع التقنية الحديثة والاستفادة من الموارد غير التقليدية مثل تحلية المياه ومعالجة تدهور جودة المياه في المناطق الحضرية والصناعية وهو ما يحتاج إلى إرادة سياسية قوية واعتماد موارد مالية مستدامة.

3. العوامل المحلية لأزمة المياه في العراق

تعود أزمة المياه في العراق إلى جانب العوامل الخارجية، إلى مجموعة من العوامل المحلية البنيوية والإدارية التي أسهمت في تعميق حدتها، ويتمثل أبرز هذه العوامل في ضعف الإدارة المؤسسية لقطاع المياه وتشتت الصلاحيات بين الجهات المعنية وغياب التخطيط الاستراتيجي طويل الامد لإدارة الموارد المائية كما أدى الاعتماد المستمر على اساليب الري التقليدية وتهالك البنى التحتية لشبكات الري والبزل إلى هدر كميات كبيرة من المياه المتاحة ويضاف إلى ذلك ضعف الإطار التشريعي والرقابي وقصور سياسات ترشيد الإستهلاك زيادة على تأثير النمو السكاني والتوسع الحضري غير المنتظم مما جعل الأزمة المائية في العراق نتيجة مباشرة لاختلالات داخلية متراكمة وليست مجرد انعكاس لشح طبيعي في الموارد المائية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

١,٣. ضعف الإدارة المؤسسية والتشريعية:

تعد الإدارة المؤسسية والتشريعية الركيزة الأساسية في بناء نظام مائي فعال ومستدام، إذ تمثل الإطار الذي تصاغ ضمنه السياسات وتدار به الموارد، وفي الحالة العراقية تجسدت أزمة المياه ليس فقط في ندرة الموارد المائية أو عوامل خارجية، بل في ضعف القدرة المؤسسية للدولة على إدارة الملف المائي بوصفه قضية سياسية واستراتيجية وليست خدمية، وهناك العديد من العوامل الداخلية التي تسبب أزمة مائية حقيقية أهمها[٥،ص٢٦٢]:

٢,٣. غياب الرؤية الاستراتيجية والسيادة المؤسسية على الموارد المائية

أن الحكومات العراقية لم تتبنَ تصوراً استراتيجياً للأمن المائي الوطني بل تعاملت مع المياه بوصفه شأنا خدميا تابعا لوزارة الموارد المائية لا بوصفة ملفاً يرتبط بالأمن الوطني والسيادة الاقتصادية، على خلاف ما معمول به في دول مثل:(مصر، وإثيوبيا، والأردن) حيث تدار المياه بمجالس سيادية أو مجلس الأمن الوطني، وقد ظهر هذا القصور في المفاوضات مع (تركيا وإيران) إذ يتكون الوفد العراقي غالباً من خبراء فنيين لا يمتلكون صلاحيات حكومية عليا، بينما كانت تتفاوض(تركيا وإيران) بوزارات الخارجية والدفاع والطاقة، مما منح الملف بعداً جيواستراتيجياً، فيما اقتصر في العراق على الطابعين الفني والتقني.

٣,٣. ضعف الحكومة وغياب المركزية المائية

يشهد العراق تشتتاً وظيفياً مؤسسياً في إدارة المياه، فهناك العديد من الجهات الحكومية لها علاقة مباشرة بإدارة المياه من دون وجود تنسيق مركزي أو إطار متكامل، وتشير تقارير وزراة التخطيط إلى أن ٤٢% من مشاريع المياه المتعثرة سببها تضارب الصلاحيات بين الوزارات والمحافظات والإدارات المحلية، وغياب المركزية المائية أدى إلى ازدواجية المشاريع، فنجد إنشاء سدود أو مشاريع ري في محافظات معينة من دون دراسة أثرها على محافظات أخرى أو على الخزين الوطني وأدى ذلك إلى ضعف المتابعة وتقادم البنية التحتية وعدم اكتمال المشاريع الإستراتيجية مثل: (سد بخمة، وسد مكحول) [٦،ص١٢].

٤,٣. ضعف استخدام التكنولوجيا وتحليلات البيانات:

تفتقر المؤسسات المائية في العراق إلى نظم المعلومات الجغرافية وأدوات الاستشعار عن بعد ونماذج المحاكاة الهيدرولوجية، وهو ما يعد من ركائز الإدارة الحديثة للموارد المائية، ولا توجد شبكات رصد رقمية متكاملة لرصد مستويات المياه أو مراقبة التدفق، بينما تعتمد بعض الجهات على القياس اليدوي التقليدي في تقييم منسوب الأنهار والسدود، في المقابل تستخدم تركيا وإيران أنظمة متطورة للتنبؤ بالفيضانات وإدارة السدود، وقد مكنها ذلك من استخداد المياه ورقة ضغط سياسي واقتصادي وأمني بكفاءة عالية[٧،ص١٠٥-١٠٦].

٥,٣. تدهور البنية التحتية وتراجع كفاءة الري

يعد تدهور البنية التحتية المائية في العراق أحد أبرز العوامل الداخلية المؤثرة في تفاقم أزمة المياه، إذ يرتبط هذا التدهور بمنظومة واسعة تشمل القنوات وشبكات الري، ومحطات الضخ، والسدود، والمنظومات الإدارية المسؤولة عن تشغيلها وصيانتها، فقد نتج عن هذا التراجع خسائر مائية كبيرة وضعف في القدرة التخزينية، وسوء إدارة استخدام المياه في القطاع الزراعي الذي يعد المستهلك الأكبر للمياه بنسبة تقارب ٧٠-٨٠% من إجمالي

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الموارد المتاحة وفق تقديرات وزراة الموارد المائية، ومن العوامل التي تؤثر على تدهور البنية التحتية اهمها:[٨، ص٣٠-٣٦]

٦,٣. شبكات الري القديمة وضعف كفاءتها التشغيلية

تعتمد أغلب الأراض الزراعية في العراق على الري السطحي التقليدي الذي يسبب هدراً يصل إلى أكثر من ٥٠% من المياه نتيجة التبخر والتسرب وعدم ضبط التوزيع، وهو ما يتعارض مع التحولات المناخية الحالية التي تتطلب أنظمة أكثر كفاءة مثل: الري بالتنقيط والرش، ورغم أن الدولة بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي بتبني مشاريع لتحديث شبكات الري، إلا أن تلك الجهود بقيت محدودة وغير قابلة على تغطية المساحات الزراعية الواسعة، وأدى غياب برامج الصيانة المستمرة إلى تقادم القنوات وتراكم الرواسب والطمي، مما أعاق تدفق المياه وخفض كفاءة النقل والتوزيع.

٧,٣. غياب تقنيات الحصاد المائي والاستفادة من المياه الجوفية

في الوقت الذي تتجه فيه دول المنطقة إلى استثمار المياه الجوفية وتقنيات الحصاد المائي لتخفيف الضغط على مصادر المياه السطحية، بقي العراق يعتمد بشكل شبه كلي على المياه السطحية من نهري دجلة والفرات وروافدهما، من دون توظيف للتقنيات الحديثة مثل إعادة تغذية الطبقات الجوفية، أو بناء منشأت لخزن مياه الأمطار[٩،ص٥٦٩].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن أزمة المياه في العراق ليست فقط نتيجة عوامل خارجية مرتبطة بسلوك دول المنبع، وإنما هي نتاج مباشر لتدهور البنية التحتية المائية وعدم تحديث شبكات الري وفق معايير الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويلزم هذا الواقع تبني استراتيجية شاملة ترتكز على إعادة تأهيل السدود والخزانات وتحديث منظومة الري وتحسين كفاءة التشغيل، بما يواكب التحديات المناخية والاقتصادية المعاصرة.

4. التجاذبات الإقليمية وآثارها على الأمن المائي العراقي

يعد الأمن المائي العراقي من أكثر القضايا تأثراً بالتجاذبات الإقليمية بحكم اعتماد العراق على موارد مائية عابرة للحدود، وقد أسهمت سياسات دول المنابع ولاسيما مشاريع السدود والتحكم بتدفقات المياه في تقليص الحصص المائية للعراق، مما حوّل المياه إلى أداة ضغط سياسي ضمن العلاقات الإقليمية، وأدى غياب اتفاقيات ملزمة وضعف التعاون الإقليمي إلى زيادة حدة الأزمة، وانعكاساتها السلبية على الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادية والاجتماعي في العراق، **لذا سنتطرق الخلفية التاريخية للعلاقات المائية بين العراق وتركيا، والسياسات المائية التركية والسياسات المائية الإيرانية.**

١,٤. الخلفية التاريخية للعلاقات المائية بين العراق وتركيا

بدأت العلاقات القانونية المائية بين العراق وتركيا بإطار سياسي عام تمثل في معاهدة أنقرة لعام ١٩٢٦، التي تناولت تحديد الحدود بين تركيا والعراق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تتطرق إلى تنظيم تفصيلي لمسائل المياه العابرة للحدود، وهي قد ساهمت في استقرار العلاقات الجيوسياسية، لكنها لم تنشئ آليات

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

إشعار أو تبادل بيانات أو تحديد حصص مائية، ما يجعلها إطاراً سياسياً منقوصاً من أي ملامح لاتفاقية مائية تنفيذية.

ثم جاء في ٢٩ آذار ١٩٤٦ توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا، التي تضمن أحد ملحقاتها البروتوكول رقم ١، الذي يمثل أول إطار قانوني لبداية العلاقات المائية المشتركة بين البلدين، حيث نظّم البروتوكول شكل العلاقة حول مياه دجلة والفرات وروافدهما، هذا البروتوكول هو أول نص ثنائي يضع التزاماً قانونياً بالاستشارة والإشعار قبل تنفيذ أي مشروع تخزين أو تغيير كبير في منبع المياه داخل تركيا. لكنه لم يُحدد حصصاً مائية أو جداول تنفيذية ملزمة، ولم يُنشئ آليات تحكيم أو رقابة مستقلة، لذلك بالرغم من أهميته التشريعية ظل تأثيره العملي محدوداً أمام التوسع التركي في بناء السدود، وهذا واحد من أهم العيوب في هذا الاتفاق.

وفي عام ١٩٧١ بدأت الصراعات المائية تظهر مع بدء تركيا بملء سد كيبان على نهر الفرات، حيث دخلت الأزمة المائية مرحلة حساسة دفعت العراق وسوريا إلى المطالبة بمفاوضات ثلاثية مع تركيا، ونتيجة لذلك التأمت عام ١٩٧٨ اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة بين العراق وسوريا وتركيا، لتبادل البيانات وتنظيم تدفقات الفرات وتنسيق المشاريع، ورغم كونها مؤسسة تفاوضية مهمة إلا أن أعمالها بقيت فنية واستشارية بلا قوة إلزام قانوني، إذ لم يصدر عنها أي بروتوكول محدد للحصص أو نسب التصريف.

وما بين عامي١٩٨٠ و١٩٨٢ شهد البلدان محاولات لتفعيل أعمال هذه اللجنة الفنية، خصوصاً بعد افتتاح سد أتاتورك التركي الذي غير معادلات التدفق المائي، وصدرت حينها مذكرات تفاهم إجرائية تتعلق بإخطار العراق قبل ملء السدود، لكن تركيا التزمت بها من منطلق "حسن النيّة" وليس استناداً إلى اتفاق قانوني دائم، ورغم أن هذه اللجنة تمثل ترسيخاً إدارياً للتعاون إلا أنها ليست اتفاقية دولية ملزمة، وعملت بتقطع طويل وتحولت إلى إجراء فني أكثر من كونها التزاماً قانونياً، وقلل غياب النصوص الكمية أو التنفيذية الواضحة من قدرتها على ضبط التدفق أو منع الضرر.

وفي عام ٢٠٠٩ وُقعت مذكرة تفاهم أولى في مجال المياه بين العراق وتركيا، ركزت على تبادل بيانات القياسات والمناخ، وتعزيز التعاون الفني لكن طبيعتها كانت إدارية ومنفتحة على التطبيق التطوعي، ولم تضف حصصاً مضمنة أو آليات تنفيذية صارمة، نتيجة لذلك حققت بعض التعاون التقني بالإضافة إلى تجديد محطات قياس، لكنها لم تغير بصورة جذرية واقعاً تدفقياً أو حصصياً. في العقد الثاني من الألفية وُقّعت مذكرات تفاهم إضافية، ركزت أكثر على مشاريع تطبيقية مثل معالجة المياه أو تحسين بنية المحطات، لكنّها بقيت من دون أن ترسم التزاماً قانونياً واضحاً بكمية المياه أو الحد الأدنى للسريان، مما يجعلها أداة تعاون فني وليست اتفاقاً يمكن للعراق الاتكاء عليه في مطالبته بحصة مائية ثابتة.

وفي٢٢ نيسان٢٠٢٤ أطلق إطار التعاون المائي بين العراق وتركيا، هذا الإطار يمثل تحولاً نحو تنفيذ الالتزامات بدلاً من النصوص الإطارية فقط، إذ تضمن تعاوناً في حصاد المياه، والمعالجة، وتبادل البيانات، وإنشاء لجان إشرافية مشتركة، وربط المشاريع بمصادر تمويل بهذا يختلف جذرياً عن المذكرات السابقة في كونه يمثل خطوة نحو قانون تنفيذ فعلي وليس مجرد اتفاق تعاون، ومع ذلك يبقى التحدي في ضمان شفافية البيانات وتحديد جداول تدفق ملزمة وإدراج آليات تحكيم أو رقابة مستقلة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وفي الثاني من تشرين الثاني٢٠٢٥، وقّعت الحكومة العراقية والحكومة التركية بروتوكولاً بعنوان (وثيقة آلية تمويل مشاريع التعاون المائي بين جمهورية العراق وجمهورية تركيا)، متضمناً تطوير مشاريع مائية مشتركة داخل العراق، تهدف إلى تحسين جودة المياه، وتقليص التلوث، وتطوير تقنيات الري، وتأهيل الأراضي الزراعية، وتعزيز الحوكمة، وإدارة الموارد المائية بشكل عقلاني، هذا الاتفاق شمل عملية ربط النفط بتمويل المشروع للحصول على مشاريع في قطاع المياه وتمويل هذه مشاريع سيربط بإيرادات تصدير النفط العراقي إلى تركيا، وستوفر تركيا شركات تركية للتنفيذ، وسيوفر العراق دعماً بعائدات النفط، ويشمل هذا الاتفاق بناء ثلاثة سدود صغيرة لجمع مياه الأمطار أو الحصاد المائي، وثلاثة مشاريع لاستصلاح الأراضي الزراعية، زيادة على الحق في الحصول على المعلومات والتخطيط المشترك لتصميم سياسة مائية تخدم البلدين، الاتفاق سيكون ساري المفعول طوال مدة الاتفاق الإطاري بين البلدين، مما يعطيه أفقاً متعدد السنوات، وهذا الاتفاق يعد أول وثيقة تنفيذية صريحة في العلاقات المائية العراقية–التركية تُعلن بوصفه مشروعا مشتركا بمكون مالي وتنفيذي وليس مجرد مذكرة تعاون، وما لم يحدد حتى الآن بوضوح هو عدم وجود معلومات رسمية تفصيلية حتى الآن عن حصص كمية مضمنة، أو عن ضمانات للتدفقات السنوية من الموارد المائية العابرة بين البلدين، وهذا ما يزال ثغرة من زوايا قانونية[١٠،ص١].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول: إن العلاقة القانونية المائية بين العراق وتركيا بدأت بإطار عام ١٩٢٦، ثم انتقلت إلى اتفاق ثنائي محدود عام ١٩٤٦ وضع مبدأ الاستشارة والإشعار، ثم تحولت إلى آليات فنية غير ملزمة (اللجنة الفنية، ومذكرات التفاهم)، وأخيراً وصلت إلى إطار تنفيذ عملي ومشاريع مشتركة في٢٠٢٤–٢٠٢٥. إلا أن الثغرات –خصوصاً بغياب حصص مائية واضحة وآليات تنفيذية ملزمة– لا تزال قائمة، مما يشير إلى أن التقدم القانوني يجب أن يُترجم فعلياً إلى قدرات تشغيلية وإدارية قوية، لكسر الركود التاريخي في ملف المياه.

٢,٤. السياسة المائية التركية وتأثير مشروع (GAP)

تمثل السياسة المائية التركية تجاه نهري دجلة والفرات أحد أكثر الملفات تعقيداً في العلاقات الإقليمية، لتأثيرها المباشر في الأمن المائي والغذائي في العراق، فقد تبنت تركيا منذ سبعينيات القرن الماضي رؤية قانونية أحادية تعد بها نهري دجلة والفرات(مياه عابرة للحدود) لا أنهاراً دولية، وهو ما يمنحها وفق تفسيرها الداخلي السيادة على منابع المياه وإدارتها بما يخدم مصالحها التنموية، ويعد هذا التصنيف التركي أساساً لموقف سياسي يقصي حق(العراق وسوريا) في الحصص المائية العادلة ويشرع التوسع التركي في بناء السدود الكبرى، وقد تجسدت هذه الرؤية بشكل واضح في مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) الذي يعد من أضخم المشاريع المائية في العالم، إذ يضم(٢٢سداً، و١٩محطة كهرومائية)، أبرزها سد أتاتورك الذي يعد ثاني أكبر سد ترابي عالمي على الرغم من أنه مشروع تنموي محلي، إلا أنه يتخذ بعداً جيوبوليتيكياً يجعل من المياه أداة ضغط سياسي اتجاه دول المصب[١١،ص٦٨–٧١].

وقد أدى تشغيل السدود التركية إلى تراجع ملحوظ في كميات المياه المتدفقة نحو العراق، إذ انخفضت معدلات الجريان في نهر الفرات إلى ما دون(٤٥٠م٣/ ثانية) وهو ما يؤكد انتهاك تركيا للحد الأدنى من الإطلاقات

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المتفق عليها وفق بروتوكول ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا، وأدى ملئ خزان سد أليسو عام ٢٠١٨ إلى انخفاض حاد في منسوب نهر دجلة، مما تسبب في توقف عدد من محطات الضخ وتراجع القدرة الزراعية.

ولم تقتصر تداعيات السياسة المائية التركية على الكمية فقط بل شملت نوعية المياه إذ تسبب بطئ الجريان من خلف السدود في زيادة مستويات الترسيب، وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب الاستخدامات الزراعية والاقتصادية في الأراضي التركية نتيجة احتجاز المياه لأوقات طويلة في السدود قبل اطلاقها، لقد أعاد مشروع (GAP) تشكيل الخريطة الزراعية في المنطقة، إذ توسعت تركيا في زراعة ملايين الدونمات في أراضيها باستخدام مياه النهرين دجلة والفرات، وفي المقابل تراجع الرقعة الزراعية في العراق بسبب نقص الواردات المائية، **خلقت هذه المعادلة تبعية اقتصادية موازية للتبعية المائية** فأصبح العراق مستورداً رئيساً للمنتجات الزراعية التركية.

وتستخدم المياه أيضاً أداة نفوذ سياسي، إذ ربطت في أكثر من مناسبة بين زيادة الإطلاقات المائية وتعزيز التعاون الأمني مع العراق، وقد أوقفت تركيا الإطلاقات المائية أو خفضتها في سنوات شهدت توتراً سياسياً، ورفعت في مناسبات أخرى لتحقيق مكاسب تفاوضية، مما يدل على استخدام المياه ورقة ضغط في العلاقات الثنائية، وساهم غياب اتفاق ثنائي ملزم بين (العراق وتركيا) لتقاسم المياه وفق القانون الدولي في تفاقم الأزمة المائية، واستغلال تركيا غياب إطار قانوني واضح لتطبيق سياستها المائية الأحادية، وأن العراق يحتاج إلى دبلوماسية مائية أكثر فاعلية لمواجهة هذه التحديات[١٢،ص٤٧-٤٩].

وفي ضوء ما تقدم: يتبين أن السياسة المائية التركية ليست مجرد سياسة تنموية داخلية، بل هي جزء من مشروع جيوسياسي يعيد تشكيل توازن القوى المائية في المنطقة، أما العراق فقد أصبح أمام تحد استراتيجي يتجاوز الإجراءات الفنية إلى ضرورة إعادة بناء منظومته التفاوضية، وتطوير قدرته على مواجهة سياسات دول المنبع في إطار رؤية وطنية للأمن المائي.

٣,٤. السياسة المائية الإيرانية وتأثيرها على روافد نهر دجلة

تشكل السياسة المائية الإيرانية أحد أهم العوامل الخارجية المؤثرة في منظومة الأمن المائي العراقي، ولا سيما أن إيران تتحكم في عدد مهم من الروافد التي تغذي نهر دجلة مثل:(الزاب الأسفل، ونهر ديالى (سيروان)، ونهر الكرخة، والوند وغيرها من الأنهار)، وقد تطورت هذه السياسة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وتحولها نحو نموذج يقوم على تأمين الاحتياجات المائية الداخلية، وتعظيم الإنتاج الزراعي، ورفع القدرة التخزينية، والتوسع في إنتاج الطاقة الكهرومائية، ومع تغير أولويات التنمية في إيران تحول ملف المياه إلى عنصر استراتيجي يدار ضمن رؤية شاملة ترتبط بالأمن القومي الإيراني، مما جعل العراق متلقياً لتداعيات هذا التحول بحكم موقعه كدولة مصب وتبعيته الطبيعية للتدفقات القادمة من الشرق، فليست هذه التغيرات تقنية فحسب بل تأخذ منحى جيوسياسياً واضحاً يؤثر على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في العراق[٤،ص٨٨].

يتمثل جوهر السياسة المائية الإيرانية في بناء سلسلة من السدود والخزانات وتحويل مجاري الأنهار باتجاه أحواض داخلية، وهو ما تجلى في مشاريع متعددة هدفت إلى السيطرة على مياه الروافد قبل وصولها إلى الأراضي العراقية، وأن السدود الإيرانية المقامة على نهري(ديالى، والزاب الأسفل) إضافة إلى مشاريع التحويل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المائي أدت إلى تقليص ملحوظ في الواردات المائية الذاهبة إلى(سد دربندخان)، وأن هذا النقص لا يقتصر على كمية المياه بل يمتد إلى التغير في النمط الزمني للتدفقات، حيث تطلق المياه بما يتناسب مع الاحتياجات الزراعية الإيرانية وليس وفقاً للاحتياجات العراقية، ويظهر التأثير بوضوح في انخفاض تدفقات الروافد الشرقية بنسب كبيرة، وشهدت سنوات الملئ الإيرانية للسدود انقطاعاً شبه كامل للمياه المتدفقة إلى بعض الاقسام العليا من نهر ديالى، مما انعكس على خزانات دربندخان وحمرين وتسبب في تغيرات جذرية في منظومة التوزيع المائي في محافظات ديالى وواسط وبغداد، ولا يقتصر الأمر على الجانب الكمي فقط بل إن احتجاز المياه لأوقات طويلة يضاعف من مشكلات الترسيب وارتفاع الملوحة، ويؤدي إلى تغيرات في نوعية المياه الداخلة للعراق[١٣، ص١١].

ليست آثار السياسة الإيرانية على الجانب السياسي فقط، بل على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فقد أدى تقلص التدفقات إلى تراجع المساحات المزروعة في محافظة ديالى على وجه الخصوص مما تسبب بخسائر اقتصادية للفلاحين وانخفاض إنتاج عدد المحاصيل الأساسية، وأثّر التذبذب غير المنتظم في التدفقات المائية بصورة مباشرة على الأمن الغذائي، ودفع العديد من الفلاحين إلى ترك الزراعة والبحث عن بدائل معيشية في المدن، مما أحدث ضغطاً متزايداً على البنى التحتية الحضرية والخدمات الأساسية، ويمثل هذا التحول إحدى النتائج المباشرة لتغيير النظام الهيدرولوجي للروافد، وهو ما يجعل آثار السياسة الإيرانية مركبة، تتداخل فيها الاعتبارات البيئية بالاقتصادية والاجتماعية.

يكمن الاشكال الأكبر في البعد القانوني والسياسي للعلاقة المائية بين العراق وإيران، فلا توجد اتفاقية ملزمة واضحة تحدد آليات التشغيل، أو حد أدنى من الإطلاقات المائية اللأزمة للحفاظ على استدامة مجاري الأنهار، ويشكل غياب الأطر القانونية للتشريعات المائية فراغاً تفاوضياً يزيد من هشاشة الموقف العراقي لأنه يفتقر إلى الأدوات القانونية التي يمكن الاستناد إليها في أي مسار دبلوماسي رسمي، ويجعل هذا الغياب إدارة الملف رهينة التفاهمات المؤقتة أو الظروف السياسية المتغيرة وبلا بنية قانونية واضحة، والعراق الطرف الأكثر تضرراً لاعتماده شبه الكامل على ما تسمح به السياسات الإيرانية من تدفقات، ولتطوير إستراتيجية عراقية فعالة في مواجهة التحديات الناتجة عن السياسة المائية الإيرانية يتطلب دمج أدوات متعددة تشمل بناء شبكة مراقبة مشتركة قادرة على توفير بيانات واضحة، وتطوير مفاوضات قائمة على قواعد تشغيلية واضحة، وتعزيز الاستثمارات التقنية في تقنيات الري الحديثة، وتطوير سياسات داخلية تقلل من الهدر وتزيد من كفاءة استخدام المياه، ويمكن الاعتماد على طرف ثالث وسيط أو استخدام آليات التحكيم الدولي أن يوفر للعراق مساحة أكبر في التفاوض، خصوصاً في ضوء حساسية الملف وتداخله مع ملفات حدودية وسياسية أخرى، ويجعل غياب المعلومات الدقيقة عن السعات التخزينية للجانب الإيراني وجدولة الإطلاقات المائية وطبيعة مشاريع التحويل للمياه من العراق في موقف تفاوضي ضعيف يحد من قدرته على صياغة مطالب مدروسة فنية وقانونية[١٤،ص٣٨١].

مما تقدم: نستنتج أن السياسة المائية الإيرانية بوصفها نظاماً تكاملياً للتحكم بالمياه، أحدثت تحولات جوهرية في موازين الأمن المائي العراقي خصوصاً فيما يتعلق بتقليص حجم الموارد المائية الواردة وتراجع نوعية المياه،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وبلا استراتيجية عراقية شاملة قائمة على المعرفة الدقيقة والتطوير وغياب الأطر القانونية الواضحة سيبقى العراق في موقع المتلقي لتداعيات هذه السياسة خاصة مع تزايد الضغوط المناخية والتغيرات الهيدرولوجية المستقبلية.

٥. السياسات المقترحة لمعاجة الأزمة المائية من منظور محلي وإقليمي

يتطلب حماية الأمن المائي اعتماد سياسات حكومية مائية تضمن تحقيق الاستقرار والكفاية المائية زيادة على تنمية مائية نابعة من تقييم حقيقي وموضوعي لأبرز المخاطر على الأمن المائي في العراق، وطرح نماذج حلول فاعلة وكذلك العمل على تكاتف الجهود واشراك مختلف القطاعات والاطراف المعنية لتجاوز الأزمة الراهنة، **لذا سنتطرق إلى أبرز المقترحات والحلول على المستويين المحلي والإقليمي**[١٥،ص٢٧٤].

١,٥. الحلول الداخلية للحفاظ على الأمن المائي:

١,١,٥. الإدارة المتكاملة للموارد المائية: يشير واقع الموارد المائية في العراق إلى ضرورة اتباع الأساليب الحديثة في إدارة تلك الموارد، وأصبحت الحوكمة المائية ضرورة وليست خياراً لتحقيق تنمية مائية عن طريق تحسين الأداء المؤسسي لقطاع المياه حيث تهدف إلى حوكمة المياه عن اشتراك القطاع الخاص الذي يمثل طرف من اطراف الحوكمة عبر تشجيع الاستثمارات لغرض تخفيف الاعباء الملقاة على عاتق الحكومة، وتهدف الحوكمة كذلك إلى التخفيف من التعقيدات البيروقراطية في اتخاذ القرار المتعلق بالمؤسسات وتحسين من قدرتها على الابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات، يساهم كل ذلك في رفع كفاءة قطاع المياه.

٢,١,٥. نظام الحصاد المائي: تعد الامطار واحدة من اهم المصادر المائية الطبيعية خاصة في المناطق الجافة وشبة الجافة لذا فهي تعد مصدر مائي مهم يمكن الاستفادة منه في تنمية الموارد المائية وإضافة مصدر اخر للمياه، ويعد حالة ضرورية بوصفه مصدرا للري التكميلي ولغرض سد النقص الحاصل في الموارد المائية المستخدمة في الزراعة ولها عدد من الجوانب الإيجابية الاخر، مثل الحد من انجراف التربة والحد من آثار الفيضانات على المزارع والقرى والحد من التلوث وغيرها من الفوائد[٦،ص١٠].

٣,١,٥. **الترشيد والحد من الهدر:** يتسبب الهدر الحاصل في الموارد المائية زيادة على زيادة الطلب عليها إلى ضياع كميات كبيرة من المياه وبشكل مستمر مما يستوجب وضع سياسات تسهم في الحد من الهدر وترشيد استعمالاته وتشمل السيسات التالية: [١٦،ص٢٢١]

أ- التعامل مع المياه على أنها سلعة اقتصادية خاضعة لقانون العرض والطلب ولها قيمة، لذا يعد على المعنيين في القطاع المائي وضع سياسة الجباية (تسعيرة المياه) وتكون بحسب طبيعة الكميات المستهلكة مما يجعل الفرد يشعر بقيمة المياه.

ب- الحد من حالة التبخر: يؤدي التبخر إلى ضياع كميات كبيرة من المياه خاصة في المناطق الجافة وشبة الجافة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة مما يستوجب وضع حلول للحد من ضياع كميات كبيرة من المياه.

ت- رفع كفاءة الري: إن رفع كفاءة المشاريع الإروائية إجراء حقيقي يستهدف الحد من ظاهرة هدر المياه وتقليل من حجم الخطر، بزيادة كفاءة الري واجراء تطوير تدريجي لطرق الري المعمول بها في العراق لتنتقل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المشاريع الاروائية من طريقة الري السطحي غير المسيطر عليه إلى تنفيذ وتشغيل انظمة إروائية ذات نظام متطور واقتصادي يعمل على التقليل من حجم المياه المهدورة مثل نظام الري بالرش والري بالتنقيط وفق ما يعرف بالتقسيم الزراعي البيئي الذي يراعي خصوصية الأراضي الزراعية والمحصول، وكذلك العمل على رفع وعي الفلاحين أو المزارعين باقامة ورش وندوات توعوية وتطويرية، ووضع خطة للري والبزل سنوياً، تستهدف كل هذه الاجراءات ضمان استدامة الموارد المائية بعيداً عن الهدر.

ث- زيادة الوعي لدى الافراد بأهمية الموارد المائية وخطورة الوضع المائي في العراق عبر تكثيف دور الاعلام زيادة على إشراك منظمات المجتمع الدولي لزيادة الوعي لدى الافراد في كيفية الاستخدام العقلاني للمياه بالإضافة إلى صياغة تشريعات تجرم فيها المخالفات على الأنهر والمنشأت المائية.

4.1.5. **الاستفادة من المصادر غير التقليدية:** نظراً للأزمة المائية الراهنة التي ألقت بضلالها على العراق بأن من الضروري التفكير بشكل جدي في البحث عن مصادر أخرى يمكن الاستفادة من سد النقص الحاصل في الموارد المائية لذا يمكن الاستفادة من مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي حيث يشهد العراق زيادة كميات كبيرة من مياه الصرف الزراعي والصحي بسبب التوسع الحضري الحاصل، فعلى مستوى الاستفادة من مياه الصرف الزراعي فبسبب ارتفاع نسبة الملوحة والتغدق في التربة عملت الحكومة على إجراء مجموعة من الخطط للتقليل من تلك الملوحة فعملت شبكة واسعة من المصبات والمبازل وغيرها من المشاريع الأروائية لنقل مياه الصرف الزراعي، ويعد مشروع المصب العام أحد تلك المشروعات الذي يمتد من شمال بغداد إلى شط البصرة حيث يمكن الاستفادة من تلك المياه بطريقتين؛ الاستفادة منها بغسل التربة الملحية ثم غسلها بمياه الري بعدها يوفر ذلك ٢٠% من المياه الصالحة، والاستفادة من مياه المصب العام في الزراعة مع الاخذ بنظر الاعتبار نوع التربة والظرف الهندسي للأراضي وغيرها من التفاصيل، أما على مستوى الاستفادة من مياه الصرف الصحي فيمكن معالجة المياه المستخدمة للأغراض المنزلية والصناعية والاستفادة من المياه الثقيلة بدلا من طرحها في مياه دجلة والفرات [١٥،ص٢٢٤].

٢,٥. الحلول الخارجية للحفاظ على الأمن المائي:

تعد مشكلة المياه في العراق مشكلة مركبة، فهي ليست قاصرة على القضايا الداخلية المتمثلة بالجوانب التنظيمية وسوء الاستخدام وغيرها إنما أيضا لها أبعاد خارجية المتعلقة بسياسة الدول الجوار لذا لابد من تحركات وحلول على المستوى الخارجي وهذا يتمثل بالآتي:

١,٢,٥. **الوسائل الدبلوماسية (الدبلوماسية المائية):** للتخفيف من حدة الأزمة المائية بعد قطع الدول المجاورة (تركيا وإيران) من حصة العراق المائية يمكن اعتماد الدبلوماسية المائية، بتوظيف صانع القرار العراقي الوسائل الدبلوماسية الفعالة وأن تكون دبلوماسية استباقية معززة بتشكيل لجان ثنائية أو متعددة الاطراف والتخصصات لمتابعة قضية المياه والسعي لإدارة الموارد المائية وتعزيز الشراكات الثنائية مع الدول المعنية ولأن الوظيفة الدبلوماسية هي لحل الخلافات وتجنب الوصول الى الصراع، لكن يجب على التحركات الدبلوماسية أن تراعي مسائل معينة وأن لا تغفل عنها مثل عدم الضرر بحصة الدولة المتشاطئة، ووجوب احترام الحقوق المكتسبة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الناجمة عن الاستخدامات القائمة لمياه الأنهر الدولية، وعدم قيام احدى الدول المتشاطئة باجراء أو إنشاء السدود على الأنهر إلا بعد إخبار الدول المتشاطئة.

ولأن الوظيفة الدبلوماسية هي لحل الخلافات وتجنب الوصول الى الصراع فإن تحركات العراق يجب أن تكون مدروسة، فعلى سبيل المثال حين تسعى الدول المجاورة إلى إنشاء سدود يكون هدفها اقتصادي مثل توليد الطاقة الكهرومائية من الأنهر الدولية المشتركة، واحد من الحلول المقترحة أن يقوم العراق بشراء الطاقة الكهربائية من تلك الدول وسيلة يمكن أن تقلل من حدة الأزمة، ويمكن استخدام النفط أيضاً وسيلة في زيادة الموارد المائية بمنح الدول المجاورة النفط بأسعار تفضيلية، من شأن ذلك أن يجعل تلك الدول تجلس الى طاولة الحوار مما يسهم في زيادة الموارد المائية العراقية[١٧،ص١].

٢,٢,٥. **الوسائل الدولية والقانونية:** تعد المنظمات الدولية وسيلة يمكن اللجوء اليها لغرض معالجة الأزمة المائية مع دول الجوار عن طريق تسوية النزاع المائي مع تركيا وإيران حيث تهدف المنظمات الدولية الى تحقيق تسويات للنزاعات أو للأوضاع التي تؤدي الى خرق الأمن والسلام الدوليين وهذا ما بيّنه ميثاق الامم المتحدة في المادة الأولى، ونظراً لما تقوم به تركيا وإيران من أضرار كبيرة للأمن المائي العراقي ببناء السدود وتغير المسارات الطبيعية للروافد مما سبّب ضرراً كبيراً للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وهو ما يتعارض مع مقاصد الامم المتحدة لذا على الحكومة العراقية وجهازها الخارجي تنبيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن ما تقوم به تركيا وإيران يولد نزاعا يهدد السلم الدولي، أو يمكن عرض ذلك على مجلس الأمن الدولي في حال عجزت الدول حل نزاعهما بالطرق السلمية، أو يمكن للعراق تنبيه مجلس الأمن على ذلك ويمكن الاتفاق بين الأطراف بعرض النزاع على مجلس الأمن الذي يوصي بحل النزاع وبالطرق السلمية ويوصي بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

أما من حيث الاجراءات القانونية فبإمكان العراق اللجوء إلى الوسائل القضائية لمعالجة تلك الأزمة في حال عجزت الوسائل الدبلوماسية، ويمكن أن يختار الطريقة القضائية المناسبة، والشيء المتميز بالرسائل القضائية أنها ملزمة للأطراف المتنازعة[١٨،ص١٧].

٣,٢,٥. **الوسائل الاقتصادية:** يمكن استخدام الترابط الاقتصادي بين العراق وتركيا وإيران، وسيلة ضغط على صانع القرار في تلك الدول حيث يولد ربط السوق العراقي بالمنتجات الزراعية والصناعية ضغوط هائلة على صاحب القرار التركي، وتبقى مصير العديد من المصالح التركية في العراق بمدى ما متوفر لدى الجانب التركي من حرص على مسار علاقاته مع العراق بما في ذلك ملف المياه، على الرغم ما يكلف العراق من خطر يهدد أمنه الغذائي باعتبار العراق يعتمد وبشكل كبير على المنتجات الزراعية والغذائية التركية لكنه أقل خطرا من التلاعب بالأمن المائي الغذائي العراقي، لذا وجب على صانع القرار العراقي التنبه بأن ربط الاقتصاد التركي بعجلة الاقتصاد العراقي يمكن أن يدار بشكل معكوس وتحسين العراق خططه الاقتصادية بالاعتماد على مصادر بديلة بحيث يبقى التعاون الاقتصادي ورقة ضغط يمكن الاستفادة منها في موضوع المياه، ونفس الأمر ينطبق على الجانب الإيراني حيث يعد العراق احد المصادر لإدخال العملة الصعبة لإيران بعد العقوبات المفروضة عليها[١٩،ص١٠٢].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- **الخاتمة والاستنتاج:**

تعد الموارد المائية واحدة من أبرز مرتكزات الأمن الوطني للدولة لكونها العامل الذي يتوقف عليه حياة الأمم والشعوب زيادة على كونه عاملا استراتيجيا يضاف إلى قوة الدولة نظراً لخصائصه السياسة والاقتصادية لذا يواجه العراق خطراً حقيقياً في أمنه المائي والغذائي بسبب النقص الحاصل في الموارد المائية، بسبب غياب الإدارة الرشيدة والكفوءة، زيادة على وقوع العراق ضمن دول المصب مما يجعله تحت رحمة دول المنبع وهذا ما لمسناه من سياسات دول الجوار وكيف اضرت بالأمن المائي للعراق لذا وجب على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات حقيقية وفعالة قادرة على تأمين احتياجات العراق من المياه في المستقبل.

- **الاستنتاجات:**

1. يشكل الإهمال المحلي وضعف الإدارة المؤسسية والتشريعية السبب الرئيس في تدهور البنية التحتية للري وانخفاض كفاءة استخدام المياه.
2. الصراع المائي بين العراق ودول المنبع هو صراع سياسات وإدارة لا موارد فقط.
3. لم تنجح الاتفاقيات الثنائية القائمة في تحقيق إدارة مشتركة ومستدامة للمياه بل بقيت محصورة في إطار التعاون الفني غير الملزم من دون تطويرها إلى اتفاقيات قانونية شاملة.
4. معالجة الأزمة تتطلب دمج المسارات الداخلية والخارجية في إطار وطني واحد للأمن المائي.
5. الإصلاح الداخلي هو الشرط المسبق لأي مكسب تفاوضي خارجي.
6. العراق بحاجة إلى انتقال من رد الفعل إلى الفعل الاستراتيجي بالتخطيط المؤسسي، وتفعيل الدبلوماسية المائية أداة أمن قومي.

- **التوصيات:**

1. ضرورة التوصل الى اتفاقية منصفة مع دول المنبع (تركيا وإيران) لتقاسم المياه باللجوء الى الطرق الدبلوماسية عبر حشد الدعم الدولي للموقف العراقي العادل وأيضا استخدام الورقة الاقتصادية ورقة رابحة في يد المفاوض العراقي.
2. اعتماد التقنيات الحديثة في الري، كالرش والتنقيط والبحث عن بدائل للمنتجات الزراعية التقليدية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه كالأرز والتوجه نحو النباتات التي تتحمل الجفاف وقلة المياه.
3. ضرورة القيام بإصلاح مؤسسي لقطاع المياه في العراق عبر حوكمة الإدارة المائية.
4. القيام بسياسة تنموية تهدف الى معالجة النقص الحاصل في الموارد المائية عبر سياسة حصاد المياه وكذلك الاستعانة بالمصادر غير التقليدية من مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي.
5. العمل على تبني رؤية استراتيجية في إنهاء المشكلة المائية مع تركيا في ضوء تسخير العراق إمكاناته النفطية لذلك، كما يحصل في تصدير النفط العراقي إلى الأردن بأسعار تفضيلية، والوصول إلى اتفاق استراتيجي مع تركيا بهذا الخصوص يحافظ على الأمن المائي العراقي ويقلل الانعكاسات السلبية للسياسة المائية التركية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر:

[١] فراح رشيد، الأمن المائي العربي: التحديات والتهديدات المحيطة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد (١٨)، ٢٠١٧.

[٢] محمد عبد صالح حسن، أزمة المياه في العراق بين الموقفين التركي والعراقي، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، العدد (٨٢)، ٢٠٠٩.

[٣] هالة خالد حميد، إشكالية الأمن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في آليات التعامل الأمثل في قضية المياه، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٥، ٢٠٢١.

[٤] كمال عبد كشمر الطائي، أزمة المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠.

[٥] عبد الرزاق حمزة عبدالله، أزمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤.

[٦] لقاء جبار كاكي، أفضل الحلول لإدارة الموارد المائية لحل أزمة المياه في العراق، دائرة البحوث، مجلس النواب، ٢٠١٩.

[٧] بلاسم جميل خلف، اشكالية المياه في العراق وضرورات الادامة المتكاملة لتنمية الموارد المائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الإصدار٢٧، ٢٠١٧.

[٨] عبد اللطيف جمال رشيد، الموارد المائية في العراق، السليمانية، مطابع بيره ميرد، ٢٠١٧.

[٩] عباس جبار محمد النور وإيمان عبد الحليم خلف، أزمة المياه في العراق: أسبابها وتأثيراتها، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد ٩٤، ٢٠٢٢.

[١٠] علي بشار أغوان، من معاهدة ١٩٢٦ إلى بروتوكول ٢٠٢٥: كيف يتنازل العراق لتركيا في قضية دجلة والفرات، بحث منشور على الرابط: https://jummar.media/10545 تاريخ الوصول ٢٠٢٦/٢/١٠.

[١١] نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١٠.

[١٢] أحمد جاسم إبراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا–العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٠.

[١٣] عبد الله حسون محمد، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد ٣٨، ٢٠٠٩.

[١٤] عبد الأمير أحمد عبد الله، الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وأثرها على الأراضي الزراعية والأمن المائي العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، المجلد٢٠، العدد١، ٢٠١٢.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[١٥] مصطفى فاروق مجيد، الأمن المائي في العراق دراسة في التحديات والممكنات، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٧٢، ٢٠٢٣.

[١٦] رعد رحيم العزاوي وقيس ياسين خلف، الطرق والتقنيات المستخدمة في حفظ وزيادة الموارد المائية في العراق، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، العدد ٦٦، ٢٠١٥.

[١٧] رمضان حمزة محمد، الدبلوماسية المائية: حلول مبتكرة، بحث منشور على الرابط: https://www.ahewar.org/search/search.asp?action=save&U=1 تاريخ الوصول ٢٠٢٦/١/٥.

[١٨] سلوى أحمد ميدان ومحمد سليم محمد،اشكالية أزمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار، مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، العدد ٤٦، ٢٠٢٠.

[١٩] سعد جاسم محمد، الأمن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، كلية المأمون، العدد ٣٢، ٢٠١٨.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq